أثرى ١٪ يزدادون ثراءً

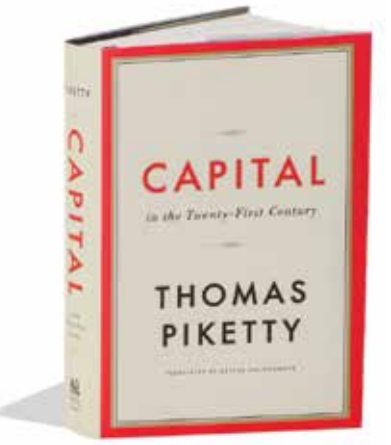

توماس بيكيتي
Thomas Piketty

رأس المال في القرن الحادي والعشرين
Capital in the Twenty-First Century

Belknap Press, Cambridge, Massachusetts, 2014, 685 pp., $39.95 (cloth).

من المؤكد أن هذا الكتاب المهم والمثير يندرج ضمن أكثر التحليلات الاقتصادية المؤثرة في العقود الأخيرة. وكثير من الجدل الذي كان يدور في السنوات الأخيرة حول عدم المساواة يرجع إلى العمل الذي قام به توماس بيكيتي وزملائه الباحثين.

وكانت البحوث بشأن عدم المساواة في وقت سابق تركز على البيانات المأخوذة من مسوح الأسر على أساس معامل "جيني" لقياس توزيع الدخل في البلد المعني. ولكن معامل جيني لا يرصد قدرا كبيرا من السلوكيات في قمة توزيع الدخل، مما يرجع في جانب منه إلى عدم إفصاح أصحاب الثروات الطائلة في أغلب الأحوال عن دخلهم كله. وفي أفضل الحالات، تقيس هذه المسوح الدخل وليس الثروة.

وبذل بيكيتي جهدا شاقا معتمدا على مصادر بيانات جديدة ليبين اتساع هوة تفاوت الدخل بصورة حادة خلال العقود الأخيرة ووصولها إلى مستويات بالغة الارتفاع في الولايات المتحدة، وبقدر أقل، في عدد قليل آخر من البلدان المتحدثة بالإنجليزية. وكان هذا الارتفاع مدفوعا في معظم الحالات بتفاوت الأجور بين أكثر ١٪ ثراء في المجتمع وسائر أفراده. (كنت أتمنى لو أتاح هذا الكتاب الكبير مساحة لتناول أعمال النقد التي تُرجع هذه النتائج إلى التشوهات في البيانات).

ويرجع أحد التفسيرات المعتادة السبب إلى إخفاق التعليم في مواكبة الطلبات المتزايدة على العمالة الماهرة.

ويستبعد بيكيتي هذا الاحتمال لأنه لا يفسر سبب اتساع هوة التفاوت بصورة حادة حتى بين الخريجين من كليات القمة.

وهل في إمكان الرواتب باهظة الارتفاع أن تعكس قدرة كبار المسؤولين التنفيذيين على توليد ارتفاع هائل في القيمة؟ كلا، فمن المفترض أن قوى "الفائز يحصل على كل شيء" ستلعب دورها في اقتصادات متقدمة أخرى مثل اليابان وفرنسا وألمانيا، لكننا لا نرى فيها مثل هذه الارتفاعات النسبية في الأجور.

ربما كانت هذه البلدان الأخرى قد قاومت انعكاسات التغير التكنولوجي على الأجور النسبية، مما عجل وتيرة تباطؤ النمو في العديد من هذا البلدان في وقت قريب من بداية اتساع هوة التفاوت في الولايات المتحدة في أواخر سبعينات القرن العشرين. لكن حصة الفرد من النمو الحقيقي كانت متماثلة تقريبا في مجموعتي البلدان منذ الثمانينات تقريبا.

ويقول بيكيتي إن أكثر التفسيرات المقبولة — وإن كانت أدلته أقل وضوحا هنا — هي في الأساس ثقافية وسياسية، لأن النخبة السياسية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة شاركت في إجراء الإصلاحات الجذرية الموجهة نحو السوق والتي خفضت أعلى المعدلات الضريبية، لكنها أبقت الحد الأدنى للأجور كما هو دون ارتفاع، فأضعفت دور النقابات، وساهمت في تغيير فرق الأجور الذي يُعد مقبولا.

وفي ظل هيكل حوكمة الشركات الذي تختار النخب في ظله أجور كل منها الآخر، تبقى القليل من القيود على أعلى الأجور. والحل وفقا لبيكيتي هو عكس مسار هذه التغيرات. ويذكر أن النمو لم يرتفع في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مع إقدامهما على خفض المعدلات الضريبية الحدية، مقارنة بنظرائهما الأوروبيين.

ويقتصر تفاوت الدخل من الأجور على عدد قليل من البلدان، لكن توزيع الثروة غير متساوٍ بشكل كبير في جميع البلدان المتقدمة. ومع هذا، وحتى قبل الحرب العالمية الأولى، كانت الأوضاع أسوأ بكثير. أما الكساد الكبير والحرب العالمية الثانية فقد حققا قدرا هائلا من التساوي. وفي نفس الوقت، وحتى نهاية سبعينات القرن العشرين، ظل توزيع الثروة مستقرا إلى حد ما في ظل السياسة العامة التي تمثلت في فرض أعلى المعدلات الضريبية ذات طابع المصادرة وارتفاع ضرائب الإرث.

غير أن هذا العلاج ربما كان مؤقتا. فالنظام متحيز ضد الصغار: الثروات الطائلة تحقق عائدات أعلى من الثروات الأصغر، والأغنياء يدخرون أكثر (فرضا — ولا يتحدث بيكيتي بقدر كاف عن معدلات الادخار). وفي نفس الوقت، فالنمو السكاني توقف ونمو الإنتاجية يتباطأ، مما ينطوي ببساطة على ميل المجتمع نحو نمط القرن التاسع عشر حيث كانت الثروة الموروثة هي السائدة.

ويذهب بيكيتي إلى أن هذا المجتمع يتناقض مع قيم البلدان الغربية الحديثة التي تقوم على أساس الجدارة والديمقراطية.

النظام متحيز ضد الصغار.

ولم يتحقق تغير كبير في المرة السابقة إلا بعد حدوث الكساد الكبير ووقوع الحرب. لكن بيكيتي يظل متفائلا بشأن قدرة الأفكار (والبيانات) على التأثير على السياسة. وأهم توصياته هي فرض ضرائب على كل أشكال رأس المال، مما سيقتضي التنسيق على المستوى الدولي وربما فرض ضوابط رأسمالية عبر الحدود

ويحتوي هذا الكتاب على دروس مهمة لخبراء الاقتصاد. وهي تذكرة (ربما غير مرغوب فيها) بأن ما يقيسونه هو انعكاس للخيارات السياسية. وتنبههم إلى الاحتراس من النظر إلى العقود الأخيرة كنوع من "حالة الثبات"؛ فتطور الدخل والثروة بعد الحرب العالمية الثانية يعكس تكشف الاحداث السابقة، وهذه النقطة أعم. ويذكرهم بالقوة البلاغية والتفسيرية لمقارنات بسيطة بين الحقائق، متى تم جمعها وتنظيمها، مقارنة بالإحصاءات والنماذج المعقدة.

وتعليقا على التساؤلات حول النمو الاقتصادي طويل المدى، يقول الاقتصادي روبرت لوكاس جونيور الحائز على جائزة نوبل "متى بدأ المرء يفكر فيها، يصعب عليه التفكير في أي شيء آخر." ويخرج القراء بفكرة مفادها أن توزيع ناتج النمو هو الذي سيشكل الطبيعة الاقتصادية والسياسية للمجتمع خلال ٢٥ أو ٥٠ عاما — وأن هذه هي القضية التي تتطلب اهتمامنا.

آندرو بيرغ
مدير مساعد
إدارة البحوث في صندوق النقد الدولي

التنمية عن طريق الحقوق

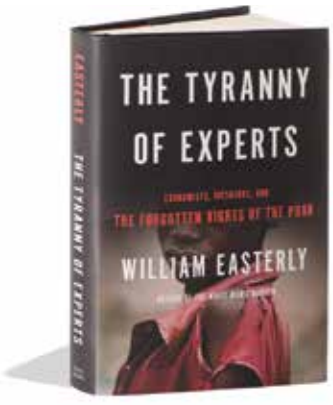

ويليام إيسترلي
William Easterly

استبداد الخبراء
The Tyranny of Experts

Basic Books, New York, 2013, 416 pp., $29.99 (cloth).

أحببت مقدمة كتاب ويليام إيسترلي الجديد والخلاصة التي انتهى إليها. وتبعث صفحاته الثلاثمائة المتداخلة على قدر أقل من التفاؤل.

يرى إيسترلي أن التقنوقراطيين استولوا على التنمية: "الوهم التكنوقراطي بأن الفقر ينشأ من نقص الخبرة، بينما الفقر ينشأ في الأصل من نقص الحقوق." كانت لحظة تأسيس البنك الدولي هي لحظة الخطيئة الأصلية (وصندوق النقد الدولي برىء بعض الشيء). وكتب ما يثيره ذلك من جدل بأسلوب جميل، مليء بقصص رائعة عن صالح الإنسانية كي يبعث الروح في جدل كان يمكن أن يظل يدور حول مفاهيم جامدة.

ويرى إيسترلي أن الفرد بطل، إما لا يُطلق له العنان لتغيير العالم، أو يقيده خبث السياسيين. إنها مسألة أمريكية بحتة، حتى في نظرة هوليوود إلى الأوضاع الإنسانية. ويلخص رؤيته للقوة في عنوان الفصل الذي يتناول المؤسسات: "نحن نقمعهم إن صح لنا".

ومعلمو إيسترلي هم آدم سميث وفريدريتش هايك، بينما يحتفظ بسخريته من خبراء الاقتصاد المعنيين بالتنمية أمثال غونار مايردال وآثر لويس، اللذان وضعا علم اقتصاد خاص وأهملا الاختيار الحر والمذهب الفردي.

ويحتوي الكتاب على حكايات مشوقة عن أصول المنهج التكنوقراطي، الذي يُرجِعه إيسترلي إلى عام ١٩١٩ (وليس إلى ١٩٤٩ كما في كلمة ترومان، الذي درج الاستشهاد به على أنه فجر المعونة). ويرى أن له جذور عميقة في محاولات صرف الانتباه عن جدول الأعمال بشأن الحقوق، سواء عن تمييز الولايات المتحدة ضد الصين في العشرينات والثلاثينات، أو محاولات بريطانيا لمقاومة إنهاء الاستعمار بعد الحرب العالمية الثانية، أو الصراعات حول الحقوق المدنية في الخمسينات والستينات. ويتتبع انحداره المباشر من حروب أقرب (الحرب الباردة، والحرب على الإرهاب، وعلى المخدرات) عندما كان التركيز على التنمية التكنوقراطية يتيح غض الطرف عن وقوف منتهكي الحقوق في صف الغرب.

وكان لهذا الاستعداد لنسيان الحقوق وقع الموسيقى في آذان الدكتاتوريين بكل أنواعهم، والذين تشبثوا بمنهج المخطط (أو لغته على أقل تقدير) كمخرج لتجاهل المعارضة وتدعيم قوتهم الاقتصادية والسياسية. ويرى أن هذا الإهمال لحقوق الأفراد بمثابة "مأساة أخلاقية تواجه التنمية اليوم."

وهنا نتفق على أمور كثيرة: انتقاده لمنهج المادة الخام سهلة التشكيل الذي يتجاهل الخصوصيات الوطنية والمحلية، وإساءة استخدام حقوق الأفراد باسم غرض وطني أسمى، وفعالية الحلول الفورية بدلا من التصميم الواعي (وهو ما يتساوى فيه تماما المخططون ومعارضو مذهب النشوء).

ويبدو إيسترلي متشائما حتى عندما يتحدث عن النمو: "إن معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الوطني هو الرقم الذي تلقى التضحية بحقوق الملايين من أجله كل ترحيب."

لكن حجته تتحطم أمام قضية الصين (أو شرق آسيا بصورة أعم). ولدى مواجهة الحقيقة التاريخية عن نمو شرق آسيا بوتيرة بالغة السرعة في ظل مجموعة متنوعة من النظم الأوتوقراطية (ما يُطلق عليه الدول التنموية)، يجد المدافعون عن "الحلم الأمريكي" أمامهم خيارين: إما قبول فكرة احتمال وجود مفاضلات بين النمو والحقوق أو يحاولوا نفي أن معجزة شرق آسيا هي انتصار لحقوق الأفراد وقوى السوق.

وخاض البنك الدولي المحاولة الثانية في مطبوعة "المعجزة الشرق آسيوية في ١٩٩٣"، التي قوبلت بقدر كبير من النقد، ولكن محاولة إيسترلي تجعل منها محاولة متواضعة: "هناك أدلة على إرجاع نهوض الصين كقوة اقتصادية عظمى إلى انتشار زراعة البطاطا غير معلومة المصدر أكثر من الأدلة على إرجاعه إلى السياسات الاقتصادية التي وضعها دنغ شياو بينغ." يا لها من عبارة يائسة.

وبالخوض في مجال الحقوق، يبني المؤلف على كتابه السابق بعنوان "عبء الرجل الأبيض" (*The White Man's Burden*)، الذي يميز بين الباحثين والمخططين — وقد وجدت هذا التقسيم مفيد للغاية على مر السنوات. ولكن إدراكه للحقوق كان انتقائيا ومشوبا بالعيوب. ويرى إيسترلي إن الحقوق تكون دائما فردية، وليس جماعية إطلاقا — فلم يشر إلى النقابات، أو الحركات النسائية أو حركات

معدل نمو إجمالي الناتج المحلي الوطني هو الرقم الذي تلقى التضحية بحقوق الملايين من أجله كل ترحيب.

السكان الأصليين، أو منظمات المنتجين.

علاوة على ذلك، فإن وصفه للأبطال من الأفراد الذين يكافحون من أجل الحقوق يعتمد بقدر كبير على تاريخ الولايات المتحدة، لكنه يتجاهل تماما المؤسسة التي بذلت في السنوات الأخيرة جهودا أكثر من غيرها لدعم حقوق الإنسان: الأمم المتحدة. فتوقُّع قيام أولئك المخططين والبيروقراطيين في نيويورك غير الجديرين باهتمامه بالنهوض بحقوق كل أنواع الفئات المهمشة في أنحاء العالم يتناقض بوضوح مع مقدمته، ويجب إذن إخراجهم من الصورة

وأخيرا يخلُص إيسترلي إلى أنك إذا كنت تعبأ بالحقوق، ينبغي أن تعارض المعونة. ولكنني أرى العكس. فإذا قُدِّمت المعونة بصورة سليمة، يمكنها أن تدعم كفاح الفقراء (أفراد وجماعات) من أجل حقوقهم، وهذا ما رأيته مباشرة في العديد من البلدان خلال عملي مع أوكسفام.

دانكن غرين
مستشار استراتيجي، أوكسفام المملكة المتحدة
مؤلف مدونة "من الفقر إلى القوة"
From Poverty to Power

تقدم الاقتصاد السياسي

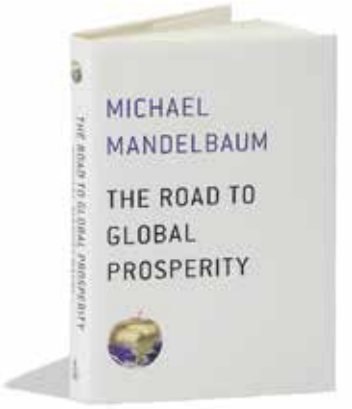

مايكل ماندلبوم
Michael Mandelbaum

الطريق إلى الرخاء العالمي
The Road to Global Prosperity

Simon & Schuster, New York, 2014, 272 pp., $28.00 (cloth).

العولمة — أو بتعبير أدق، زيادة الترابط — تهيمن على عصرنا، وربما كان السؤال المحوري يدور حول منطقية حسناتها وسيئاتها. ويحاول معظم رجال السياسة اتخاذ منهج عملي — وفقا للمقولة القديمة "الشيء الوحيد الأسوأ من الوقوع تحت طائلة استغلال الرأسمالية متعددة الجنسيات، ليس هو الوقوع تحت طائلة استغلال الرأسمالية متعددة الجنسيات." غير أن الدراسات الاقتصادية التي تناولت العولمة كان تعج بحركات الشد والجذب بين قطبي المتحمسين للعولمة، الذي يرون أن التجارة الحرة، وانفتاح أسواق رأس المال، وحرية حركة الأشخاص هي المحركات العظيمة للتقدم البشري، والنقاد الذين يلقون اللوم على هذه القوى في تدمير المجتمعات المحلية والبيئة.

ويقف مايكل ماندلبوم مع المعسكر الأول. وكتابه الجديد مفعم بالنسمات وسهل المطالعة ومليء بالحقائق. فيحاول أن يتخذ موقفا متفائلا من جديد بينما يخفف مشاعر الحماس بعض الشيء لكي يتماشى مع الجو العام السائد بعد الأزمة المالية. وحجته الرئيسية بسيطة: إذا كان علم الاقتصاد هو الحل، فالسياسة هي المشكلة. و"عندما يعمل الاقتصاد العالمي بنجاح— بالفعل لأنه يعمل بنجاح — لا يمكنه أن يقدم مساعدة وإنما يستثير معارضة أعماله، مما يسفر بدوره عن الصراعات السياسية."

وبعد وثبة حتمية من خلال نظرية التجارة الحرة، والعدو بسرعة عبر العناوين الرئيسية للتاريخ الاقتصادي مؤخرا، يسير الكتاب بخطى واثقة واصفا كيفية عرقلة السياسة للاقتصاد العقلاني، وخاصة فيما يُطلق عليه "بريكس" (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا). فالهند ستخذلها سياستها الديمقراطية الفاسدة الفوضوية. ولكن هل ستسبب لها اختلالا أكبر من الصين، التي تمتلك قدرة على المنافسة في قطاعات الخدمات، لا يقتصر تهديدها على القوى العاملة في الصناعات التحويلية في الغرب وإنما يمتد أبعد من ذلك بكثير؟ وعلى روسيا أن تتكيف مع الرشوة — ٢٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في ٢٠٠٥. كما أنها تعاني من مزيج غير صحي من الشعوبية، والتسلط، وعدم الكفاءة، حيث "إيرادات الطاقة مرتفعة بما يكفي لنشر الفساد ومنع النمو بقوة، ولكنها ليست مرتفعة بما يكفي للحفاظ على مستوى المعيشة الذي يطمح إليه الروسيون." والبرازيل أيضا عرضة

إذا كان علم الاقتصاد هو الحل، فالسياسة هي المشكلة.

للشعوبية: ١٣٪ من إجمالي الناتج المحلي يذهب لمعاشات التقاعد، وأنصار زيادة النفقات العامة من المرجح أن يهزموا "أولئك الذين يفضلون الحرص بينما يقف التاريخ الاقتصادي في صفهم."

ويكاد ماندلبوم يلقي باللوم طوال الوقت على الشعوب، أو بصورة أدق، على طريقة تعبئة الديمقراطية لمشاعر الشعوبية ضد العقلانية الاقتصادية. والدافع النظري لهذه الحجة هي نظرية ستولبر — ساموليسن، التي تقول إن البلدان إجمالا تحقق مكاسب من التجارة، ولكن المكاسب غير موزعة بالتساوي.

وربما تبادر إلى ذهنك أن السؤال الواضح في نظرية ستوبلر — ساموليسن هو كيفية التعامل مع الاقتصاد السياسي الساعي للتقدم. وإذا حقق المجتمع ككل مكاسب من التجارة، بينما يعاني بعضه من الخسارة، ربما كان من المنطقي اقتسام الألم واقتسام المكسب على حد سواء. والمعنيون في عالم السياسة الاقتصادية وكذلك رجال السياسية يدركون هذا الأمر. ولكن يبدو أن المؤلف لا يدركه. وليست لديه إجابة على مبررات حركة "احتلوا وول ستريت" والآخرين غير المعارضين للعولمة بهذا القدر، وإنما يعارضون الهوة الشاسعة في تفاوت توزيع المكاسب بين ١٪ و٩٩٪، واتساع الفجوة بين العائد على رأس المال والعائد على العمل

ويقول الكتاب إن القضية كلها هي قضية الاقتصاد السياسي، ولكنه يبدو ساذجا عندما يتناول مسألة السياسة، خاصة عند تناول الحلول العالمية. لقد قيل لنا "إن البديل للنظام الاقتصادي العالمي الحالي هو... لا شيء." وهذه عبارة تؤدي إلى رسوب أي طالب جامعي إذا تفوه بها. قد لا يكون هناك بديل شامل وواقعي في جعبتهم، لكن هناك سياسات لا تُعد ولا تُحصى اقترحها مسؤولون في البنوك المركزية ومناهضو العولمة، وحائزون على جائزة نوبل وكذلك منظمات غير حكومية. وكان أولئك يستحقون التعليق على أقل تقدير.

وتنبؤ ماندلبوم يبعث على التفاؤل: "الاقتصاد العالمي سيواصل النمو. ونموه سيجعل الجميع أغنياء. وبينما هذا الأمر ليس حتمي، يُرجح أن تكون هذه هي صورة المستقبل." أرجو أن يكون محقا. إنني أتفق مع كثير مما جاء في هذا الكتاب. وإذا أردت أن تحصل على رؤية متعمقة غير غربية عن رأي العالم في النخبة الأمريكية فهو بداية لا بأس بها. إنه كتاب ثري بالمعلومات سهل المطالعة.

ويمكن فهم حججه على نحو أفضل إذا نظرنا إليها باعتبارها أعراض المشكلة وليست حلولا لها. والنتيجة التي خرج بها روبرت ماكنامارا هي أن أكبر الأخطاء الاستراتيجية تنشأ من الإخفاق في التعاطف وليس في التحليل. وهو كتاب معظم مراجعه أمريكية، وكلها باللغة الإنجليزية، يسعى لكي يفهم كيف ينظر العالم من القاعدة إلى القمة وليس من القمة إلى القاعدة. وعيوبه هي التراخي وضيق الأفق — وهو أمر مثير للسخرية في كتاب يقول إنه عن أمجاد عالم أشد ترابطا.

جيف مولغان
مؤلف كتاب: The Locust and the Bee: Predators and Creators in Capitalism's Future,
مسؤول تنفيذي أول المؤسسة الوطنية للعلوم والتكنولوجيا والفنون في المملكة المتحدة *(NESTA)*.